ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

هل من حلّ لمواجهة مخاطر الفوضى في لبنان؟

العميد د. أمين محمد حطيط

مع استعصاء الوصول إلى تفاهم أو توافق لبناني حول انتخاب رئيس للجمهورية، وفي ظلّ رفض بعض الأطراف للحوار للوصول إلى حلّ وطني للمعضلة، ومع ازدياد الضغط على المواطن اللبناني من باب الشؤون الاقتصادية المؤثرة على المعيشة، بات من المنطقي التفكير بالمخاطر التي تحدق بلبنان جراء احتمال انفجار اجتماعي يستغله طرف خارجي او أكثر للنيل من لبنان ومكوناته وجوداً ودوراً، الأمر الذي يطرح السؤال: لماذا وصل لبنان الى هنا؟ وهل من حلّ ممكن لمعضلته؟

للإجابة على التساؤل لا بدّ من أن نعود الى سنوات أربع خلت حيث أنه في آذار ٢٠١٩ حضر وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الى لبنان والتقى مسؤولي أحزاب يسيرون بالركب الأميركي، وأطلق ما تصحّ تسميته «الخطة الأميركية لوضع اليد على لبنان والسيطرة على ميدان المقاومة فيه»، وهي ما عُرفت بعد ذلك بـ «خطة بومبيو ٢٠١٩» لتدمير لبنان والتي تتضمّن عناوين ـ مراحل خمساً تبدأ بالفراغ السياسي وتنتقل الى الانهيار المالي ثم الانهيار الاجتماعي الذي ينتج الانهيار الأمني وصولاً الى التدخل الإسرائيلي الذي يتوّج الخطة في المرحلة الخامسة، حيث يتمّ التدخل العسكري للقيام بما عجزت «إسرائيل» عنه في العام ٢٠٠٦ ضدّ المقاومة ويكون مسبوقاً بفتنة داخلية تحاصر المقاومة وتمكّن «إسرائيل» منها.

تجند لتنفيذ خطة بومبيو لبنانيون في مواقع رسمية او سياسية، كما وحشدت لها منظمات غير حكومية وبعض قطاعات الدولة العميقة في لبنان سواء المقامات السياسية او المواقع المالية والمصرفية والاقتصادية ثم أطلقت ما أسمي بـ «ثورة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩» التي انخرط فيها لبنانيون عن حسن نية، لكن سرعان ما تراجعوا عندما ادركوا أهدافها ومدى وجود اليد الأميركية فيها، لكن الخطة الأميركية استمرت وبنجاحات متفاوتة في المراحل الثلاث الأولى (الفراغ السياسي ـ الانهيار المالي ـ الانهيار الاقتصادي)، لكنها ولظروف خارجة عن يد المخطط وأدواته اللبنانية لم تنجح حتى الآن رغم المحاولات الحثيثة في إحداث الانهيار الأمني الذي هو المرحلة الخطرة والمهمة في هذه الخطة. وسبب الفشل عائد إلى ظروف موضوعية كما وظروف ذاتية لدى المنفذين ومَن يواجههم. وهنا نأتي الى موضوعنا: هل تقع الفوضى في لبنان؟

في البدء لا بدّ من الإقرار بأنّ عناصر إنتاج الفوضى وأدواتها متوفرة وقائمة في المشهد اللبناني، بدءاً بالتردّي في الحالة الاجتماعية نتيجة الانهيار المالي والنقدي والاقتصادي الذي سهّل وساهم الفساد المستشري في الدولة بحصوله، ثم الوهن السياسي في بنية الدولة في ظلّ حكومة تصريف أعمال مقيّدة الصلاحية ومغلولة اليد دستورياً ومتنازع على صلاحياتها داخلياً وتتعرّض لوجه أو أكثر من وجوه الحصار الخارجي، دون أن نغفل الأعباء التي يرتبها على لبنان اقتصادياً وأمنياً وجود أكثر من مليوني سوري نازح إليه بسبب الحرب التي استهدفت سورية، ويرفض الغرب عودتهم الى وطنهم وتذعن حكومة لبنان للإملاء الأميركي ـ الغربي بصددهم! دون أن نغفل أيضاً نزعة خطرة بدأت المجاهرة بها من بعض الأطراف العاملين على المسرح السياسي اللبناني حيث يدعون الى «الطلاق في الوطن» رداً على وجود المقاومة، أو الدعوة الى الفيدرالية او اللامركزية الإدارية والمالية الموسعة التي تخفي تقسيماً ضمنياً، يطلقون ذلك في ظلّ عدم قدرتهم على الإمساك بقرار الدولة واستعادة مشهد ١٩٨٢، عملاً بمقولة أحد قادة اليمين في حرب السنتين «لبنان لنا أو للنار».

إنّ عناصر إنتاج الفوضى مع ما تحمله من مخاطر وجودية على لبنان باتت متوفرة الى حدّ بعيد، ولكنها في تأثيرها وفعاليتها لم تصل إلى الحدّ الذي يمكن القول معه بأنّ الفوضى ثم الانهيار ثم تفتيت لبنان بات أمراً واقعاً ومخاضاً لا يمكن تجنّبه، حيث أنّ هناك عوائق داخلية وخارجية تمنع بلوغ الفوضى، أما إذا وقعت وانفجر الوضع فيمكن لتلك العوائق أن تمنع بلوغها الحدّ الذي يُخشى فيه على لبنان وجوداً ووحدة ومقاومة في ظلّ عوامل عدة أهمّها:

أ ـ رفض شرائح شعبية واسعة في الداخل تتجاوز النصف، للتجزئة الصريحة او المقنعة. وهنا نؤكد على انّ هذا الرفض ليس محصوراً في طائفة او منطقة بل هو قائم لدى الأغلبية في كلّ الطوائف والمناطق.

ب ـ عجز قوى التجزئة عن فرضها ميدانياً، وهي قد تستطيع إحداث فوضى وتوتر في مهلة محدّدة، ولكنها عاجزة عن الاستمرار في ذلك في ظلّ وجود أرجحية القوة الرسمية والشعبية المعارضة لتوجهاتها.

ج ـ رفض المقاومة وبيئتها لهذا المسار وقدرتها على التصدي والحسم.

د ـ تشكل العوامل الإقليمية التي بدأت رياحها تتحرك ضدّ مشاريع التفتيت والتقسيم، ولنا في ما يجري في سورية والعراق اليوم النموذج الحي الحاضر.

بيد أنه لا يمكن الركون الى قوة وصلابة فريق الرفض للفوضى والتقسيم، والتعامل مع الواقع كأنه طبيعي وأن لا خطر يتهدّد المشهد الوطني، لأنّ منع الفوضى ومعالجة أسبابها للحؤول دون وقوعها يبقى أهمّ وأجدى من التصدي لها بعد وقوعها وإحداثها الأضرار التي تفرض على الوطن ويلات ومآسي. وفي هذا المجال وفي ظلّ تمترس دعاة الطلاق والتجزئة في موقع الرفض للحوار والحلّ الوطني، فإننا نرى أنّ السبيل المتاح والمشروع للخروج من دائرة المخاطر التي تحدق بالوضع اللبناني يكون عبر لقاء وطني يجمع القوى المتمسكة بوحدة لبنان المستقل وقوّته وموقعه العربي والإقليمي ويفضي إلى إعلان حالة طوارئ وطنية لبلورة صيغة مرحلة انتقالية للحكم في لبنان من شأنها ملأ الفراغ السياسي بدءاً برئاسة الجمهورية تليها حكومة وطنية تضمّ جميع من شارك في هذا المؤتمر الوطني، ومنحها صلاحيات خاصة من شأنها أن تضمن:

١ ـ الالتزام بتطبيق الدستور في نصوصه القائمة والعمل على تفعيل المعطل منها، دونما استثناء بما في ذلك المواضيع السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية.

٢ ـ إطلاق عجلة الدولة دونما إبطاء خلال المرحلة الانتقالية التي تحدّد مهلتها بـ ٣ سنوات هي مهلة ما تبقى من ولاية مجلس النواب الحالي.

٣ ـ ضمان متطلبات العيش الكريم للمواطنين عامة ولموظفي القطاع العام خاصة للتمكن من إطلاق عجلة الدولة، كما ووضع خطة عملية لضمان إعادة الودائع الى أصحابها.

٤ ـ إعادة حق تفسير الدستور الى المجلس الدستوري ومنح هيئات المجتمع المدني والنقابات المهنية والعمالية الحق بالطعن بدستورية القوانيين.

٥ ـ مراجعة نظام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء وأصول المحاكمات لديه وحصر الحصانة في أضيق الأطر ومنح القضاء العادي الحق بالملاحقة خارج دورات الانعقاد أو بعد انتهاء الولاية.

٦ ـ تطهير الإدارة والقضاء والأمن عبر هيئة وطنية عليا للشفافية والإصلاح.

٧ ـ معالجة قضية النزوح السوري إلى لبنان بالعمل الجدّي مع الحكومة السورية.

٨ ـ التأسيس للمرحلة ما بعد الانتقالية عبر وضع تعديلات دستورية تضمن:

ـ انتظام تداول السلطة وتشكيلها وممارستها لصلاحياتها دونما تعطيل أو شلل.

ـ اعتماد قانون انتخاب وطني يقوم على مبدأ لبنان دائرة واحدة وانتخاب مجلس النواب خارج القيد الطائفي ومجلس شيوخ على أساس طائفي.

ـ انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب بعد التأهيل القضائي والنيابي.

ـ الانتقال من النظام الطائفي القائم على فيدرالية واقعية الى نظام وطني ديمقراطي.

ـ استقلالية القضاء تعييناً وتشكيلاً وتحقيقاً وملاحقة وحكماً.

ـ مراجعة النظام الاقتصادي للانتقال به من نظام ريعي قائم على الخدمات والاحتكار الى نظام إنتاجي قائم على استثمار الطاقات والخبرات والثروات الوطنية للصالح العام مع حفظ حقوق المواطن.

ـ إصلاح النظام المصرفي بحيث يصبح عصرياً شفافاً موثوقاً به يضمن للناس أموالهم ويمنع تكرار إحداق الخطر بها.

كلمة السر الجديدة..الانضمام إلى بريكس

– ربما لا ينتبه البعض إلى، أو يرغبون بتجاهل، حقيقة أن السمات الاقتصادية التي ترافق مراحل التحولات الدولية، تحمل في طياتها وبين سطورها الإشارات الأشد بلاغة على وجهة التحوّلات وعمقها.

– في مرحلة نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ومطلع التسعينيات مع صعود الأحادية الأميركية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي كانت كلمة السر التي تنتقل بسرعة من بلد إلى آخر، هي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي مثلت الإطار الاقتصادي للزمن الأميركي الجديد، وفي مرحلة لاحقة تطور العنوان ليصير الانضمام الى منظومة الاتفاقات المالية التي تنظم حركة التحويلات والحسابات المصرفية التي وضعتها المؤسسات المالية الأميركية، وشكلت لاحقاً آلية تطبيق العقوبات الأميركية.

– خلال هذه المرحلة التي ترتسم معها ملامح تفكك الأحادية الأميركية في الهيمنة على العالم، تتردّد في أنحاء عديدة من العالم، وفي دول عرفت تاريخياً بتحالفها مع واشنطن، جملتان جديدتان، الأولى هي الانضمام إلى مجموعة بريكس، والثانية هي التداول في التجارة الخارجية بالعملة الوطنية بدلاً من الدولار الأميركي.

– عندما ننظر إلى معنى اعتماد الهند وباكستان وتركيا والسعودية ومصر وأندونيسيا والبرازيل وسواها العديد العديد من دول العالم هاتين المعادلتين، فذلك ليس شأناً عابراً، ولا قضية عادية، بل هو المؤشر الأهم على وجهة المرحلة الجديدة على الصعيد العالمي، واعتماد الدولار في التداولات التجارية العالمية يقع في مرتبة أهم بالنسبة لواشنطن من استضافة القواعد الأميركية، التي يشكل فرض الدولار كعملة تداول إحدى مهامها.

– العالم يتغيّر بسرعة والمنطقة بدأت تواكب هذا التغيير وهذه السرعة، لكن يبدو لبنان عالقاً في الماضي وحده.

البناء

أمريكا تلطُم نتنياهو على وجهه.. لا خيار لنا أمام إيران إلا الدبلوماسية

قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، ماتيو ميلر، ان «الولايات المتحدة لا زالت تعتقد أن الدبلوماسية هي أفضل طريقة للتأكد بشكل دائم وقابل للتحقق من أن إيران لن تمتلك أبدا سلاحا نوويا، وان امريكا تحتفظ بالقدرة على التواصل مع إيران وتوصيل الرسائل إليها عندما يكون ذلك في مصلحة الولايات المتحدة".

-لطالما اكدت ايران ان لا خيار امام امريكا في التعامل مع البرنامج النووي الايراني السلمي، إلا الدبلوماسية، وكل خياراتها الاخرى لن تصب في صالحها وصالح الغرب، ويبدو ان ما قاله المتحدث باسم الخارجية الامريكية، هو تأكيد على ما هو مؤكد، واعتراف واضح بعُقم سياسة التهديدات والضغوط والحظر ضد ايران، لدفعها للتنازل عن حقوقها القانونية.

--ليس امريكا هي التي تحول دون امتلاك ايران للسلاح النووي، فهذه كذبة اطلقتها امريكا وتريد من العالم تصديقها، فايران هي التي لا تريد امتلاك سلاح نووي، فهو سلاح غير انساني ويتناقض مع القيم الدينية التي تؤمن بها ايران، واذا ما ارادت امريكا ان تتأكد من ذلك فليس امامها الا الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن بشرط ان تكف امريكا يدها عن الوكالة، و الا تستخدمها كوسيلة لتحقيق غايات سياسية والضغط على ايران.

-لطالما اكدنا على ان السبب الحقيقي وراء كل التهديدات الاسرائيلية، التي ارتفعت نبرتها هذه الايام بشن هجوم على ايران، هو ان امريكا تدرك جيدا ان شن هجوم على ايران، يعني اختفاء «اسرائيل» من الوجود، وكذلك قواعدها العسكرية ومصالحها غير المشروعة في المنطقة، لذا وضع اغلب المراقبين التهديدات الاسرائيلية في خانة الحرب النفسية والضغط على ايران، وقياس ردود فعلها، والحصول على المزيد من المساعدات للكيان الاسرائيلي.

-تصريح ميلر في الحقيقة، يكشف انتهاء مفعول التهديدات الاسرائيلية، وانها لم تسفر عن احداث اي تغيير في الموقف الايراني، بل على العكس تماما، جاء الرد الايراني على التهديدات الاسرائيلية، اسرع مما تصورت امريكا، وذلك عندما دشنت ايران صاروخ «خيبر» البالستي، الذي أقض مضاجع السيد الامريكي والعبد الصهيوني على حدا سواء.

-طريق عودة امريكا الى الاتفاق النووي، معبدة اذا كانت هناك ارادة امريكية حقا في هذا الشأن، فإيران تنتظر من امريكا افعالا وليس اقوالا، للتكفير عن خطيئة انسحابها من الاتفاق النووي، وان لطم وجه نتنياهو وعصابته، من قبل المتحدث باسم الخارجية الامريكية، ليس كافيا، فتهديدات امريكا لا تقل رعونة عن تهديدات نتنياهو وعصابته، فاذا ارادت امريكا ان تمهد الارضية للعودة الى الاتفاق النووي، عليها اولا ان تكف عن التهديدات، وان تُخرِس تابعها نتنياهو، وان تتعامل بندية واحترام مع الشعب الايراني، الذي يفهم لغة الاحترام فقط.

العالم

التطبيع وإيران... دلالات الصراخ الإسرائيليّ في وجه واشنطن

ايمن الرفاتي

نتنياهو يريد من الإدارة الأميركية ممارسة ضغوط كبيرة على السعوديين للتوصّل إلى اتفاق تطبيع علني؛ بما يحقّق له أوّل هدف قال إنّه سينجزه في حكومته الحالية.

مع تشكّل حكومة الاحتلال الحالية بقيادة بنيامين نتنياهو نهاية العام المنصرم، وضع نتنياهو عدداً من الأولويات للعمل عليها بشكل سريع، وقد كانت أولوية «التطبيع» إحدى أبرز هذه الملفات التي تعهّد بإحداث اختراق فيها، تليها أولوية مواجهة الملف الإيراني النووي.

إلا أنّ عقبات اصطدمت في وجه تحقيق هاتين الأولويتين؛ ما دفعه إلى التفكير في تحقيق إنجازات جانبية يستطيع من خلالها الاستمرار في تسويق نفسه بصورة «سيّد الأمن والقيادة» في «دولة» الاحتلال، ويحافظ على بقاء حكومته، ويمرّر التعديلات القضائية التي تصبّ في صالحه الشخصي.

إنّ حالة الانتشاء التي حاول ترويجها نتنياهو خلال وبعد معركة «ثأر الأحرار»، والتصريحات والتهديدات التي صدرت

نجد أن نتنياهو يريد من الإدارة الأميركية ممارسة ضغوط كبيرة على السعوديين للتوصل إلى اتفاق تطبيع علني؛ بما يحقّق له أول هدف قال إنّه سينجزه في حكومته الحالية، وهو يُقدِّر أن السعوديين لن يذهبوا في الفترة الحالية نحو مزيد من نقاط التوتر مع الأميركيين، بعد عودة علاقتهم مع إيران، وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية مع الصين، ورفض زيادة إنتاج النفط. وعليه فإنّ تقدير نتنياهو بأنّ أي ضغط أميركي على السعودية في ملف التطبيع قد يؤدي إلى حدوث اختراق واضح.

وفي المقام الثاني، وبعد أيام من الضغط وتقدير نتنياهو أن ملف التطبيع مع السعودية يحتاج مزيداً من الوقت وأن السعوديين يقدّمون مطالب، تنفيذها ليس في الحسبان حالياً، ذهب نتنياهو نحو زيادة الضغط على الإدارة الأميركية لتحقيق إنجاز فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، على اعتبار أن هذا الملف هو الملف الثاني في أولويات حكومته، حيث صعّد الاحتلال من وتيرة تصريحاته مؤخّراً.

لقد خرج رئيس هيئة الأركان، أفيف كوخافي، للقول إنّه «إذا ما استمرّت إيران في تطوير برنامجها النووي فلن يكون أمام إسرائيل خيار سوى شن هجوم استباقي. تقدّمت إيران في السنوات الأخيرة في تخصيب اليورانيوم أكثر من أي وقت مضى، نحن ننظر عن كثب في مختلف المجالات التي تشكّل جزءاً من الطريق إلى القدرات النووية. هناك اتجاهات سلبية محتملة في الأفق يمكن أن تؤدي إلى تصرّفنا، ولدينا القدرات لذلك".

الواضح أن نتنياهو أيضاً في ظل عدم قدرته على تحقيق إنجاز في الملف النووي الإيراني، وإدراكه حجم المخاطر في حال توجيه ضربة مباشرة لإيران من دون غطاء أميركي، يريد استغلال سيادة الموضوع الأمني وعنوانه الكبير «المخاطر المحدقة والمهدِّدات الوجودية» ليتجاوز الأزمة الداخلية، في ظل توقّعات بتصاعدها خلال الفترة المقبلة على خلفية نية الائتلاف الحكومي السعي لتمرير قوانين السيطرة على القضاء.

هناك عامل آخر يدفع نتنياهو للصراخ في وجه الإدارة الأميركية، ورفع مستوى التهديدات بإمكانية توجّهه لإشعال حرب في منطقة الشرق الأوسط، متعلّق بالموقف الأميركي منه شخصياً، إذ لا يزال يشعر أن الإدارة الأميركية تدير الظهر له ولحكومته مؤخّراً بشكل متزامن من المستويين الأمني والسياسي في كيان الاحتلال تجاه المقاومة في لبنان والجمهورية الإسلامية الإيرانية يمكن تفسيرها في عدة مسارات، أبرزها رغبة نتنياهو في ابتزاز الإدارة الأميركية لتحقيق أيٍّ إنجاز يساعده في تعزيز صورته ويحافظ على استمرار حكومته، وفي المقام الثاني قد تكون هناك رغبة إسرائيلية في إعادة ترميم «صورة الردع» مع محور المقاومة، وإنهاء فكرة الحرب متعددة الجبهات.

في المقام الأول، يتضح من خلال سلوك نتنياهو وتصريحاته أنه يريد الضغط على الإدارة الأميركية عبر التهديد بافتعال حرب كبيرة في المنطقة، وهو سلوك معاكس للرغبة الأميركية التي لا تزال منشغلة في مواجهة الصين من جهة والحرب الروسية الأوكرانية من جهة أخرى، وفي هذا السلوك يحاول رئيس حكومة الاحتلال لفت انتباه الإدارة الأميركية الحالية بضرورة تحقيق إنجازات له كي يصرف النظر عن توجّهاته الحالية، وأبرز هذه الأمور تتعلق بالتطبيع مع المملكة العربية السعودية.

ضمن هذا التفسير وتزامنه مع الحديث عن عودة محادثات التطبيع مع السعودية، ولم تدعُهُ حتى وقتنا الحالي لزيارة البيت الأبيض، كما كان معهوداً لرؤساء الوزراء بعد كل انتخابات في دولة الاحتلال.

ولا يزال عالقاً في ذهن نتنياهو الموقف الأميركي من توجّهات حكومته الأشد تطرّفاً، والموقف الشخصي للرئيس الأميركي جو بايدن، الذي سأله الصحافيون في نيسان/أبريل الماضي عمّا إذا كان ينوي دعوة نتنياهو للقاء في واشنطن فأجاب بالنفي.

خلاصة القول، يمكن تفسير صراخ نتنياهو وتهديداته الفظّة تجاه إيران وحزب اللّه اللبناني بمحاولة حثيثة لاستغلال موقف الإدارة الأميركية والسياسة الخارجية للبيت الأبيض تجاه الشرق الأوسط، إذ يساوم ويبتزّ الإدارة الأميركية لضمان استمرار واستقرار الحكومة الإسرائيلية الحالية كآخر مكسب يمكن تحقيقه بشكل عاجل، بعد فشله في تحقيق مكتسبات إقليمية.

نتنياهو يريد من إدارة بايدن غضّ الطرف عن تمرير مخططات قوانين «الإصلاح القضائي» التي تصبّ في صالح نتنياهو شخصياً، ولهذا يمكن القول إنّ رئيس حكومة الاحتلال الأكثر تطرّفاً ويمينية في تاريخ الكيان يرسل رسالة إلى الإدارة الأميركية مفادها أنّ الهدوء وعدم إشعال فتيل الحرب في الشرق الأوسط سيكون مقابله السماح الأميركي بتمرير «الإصلاحات» القضائية، وتمرير برنامج «حسم الصراع» الذي تقوده حكومة اليمين تجاه القضية الفلسطينية.